

المعلول الاول متساوية ولكن يعين بعض المقادير ليكون النظام
متعلقا به فيوجب المقدار الذي وقع ولم يجز خلافه فكذا كان اذا
قد غير معلول بل لو اثبتوا في المعلول الاول الذي هو علم الجرم
الاتصاف عنهم مبدأ للتخصيص مثل الادة مثلا لم يتقطع السؤال
اذ يقال ولم راد هذا المقدار دون غيره كما التزموا على المسلمين في
اضافتهم الاشياء الى الادة القديمة وقد قلنا عليهم ذلك في تعين
جهة حركة السماء في تعيين نقطتي القطبين فاذا اظهروا انهم مضطربون
في جهة غير مميزات الشيخ عن مثله في الوقوع بعلمه فيجوز به غير علمه
كجوز به بعلمه اذ لا فرق بين ان يتوجبه السؤال في نفس الشيء
فيقال لم يختص بهذا القدر وبين ان يتوجه في العلة فيقال
ولم يختص بهذا القدر عن مثله فان امكن دفع السؤال عن العلة
بان هذا المقدار ليس مثل غيره اذ النظام مرتبط بغيره دون غيره
امكن دفع السؤال عن نفس الشيء ولم يتفق الرعلة وهذا لا يخرج
عنه فان هذا المقدار المعين الواقع كان مثل الذي لم يقع فالسؤال
متوجه ان كيف يتراشي عن مثل خصوصاً على اصلهم وهم
ينكرون الادة المميزه وان لم يكن مثلاله فلا يشبه الجواب
بل يقال وقع ذلك قديماً كما وقعت العلة القديمة بغير علمهم في
ليست المناظر في هذا الكتاب ما اوردناه لهم من توجيه
السؤال في الادة القديمة وقلنا ذلك عليهم في نقطتي القطب
وجهة حركة الفلك وتبين بهذا ان من لا يصرف في حدود
الاجسام فلا يقدر على قاعة الدليل على

فهذا

فهذا ابو حامد هو وغيره يثبتون فساد ما ذكره من
تفكير الاول جسماً ويقولون لا طريق الى ذلك الا الاستدلال
على حدوث الجسم ثم ابو حامد وغيره من المنظرين
يثبتون ايضا فساد ما احتج به على حدوث الجسم
وقد سبق لهم الاشعي الجبليان فساد ما احتج به المعتزلة
على حدوث الجسم والارزي واتباعه يثبتون حدوث
الجسم في كتب الكلامية كالاربعون نهاية العقول والمحصل
وغير ذلك ثم يثبتون فساد كل ما احتج به على حدوث الاجسام
في مواضع اخر مثل المباحث المشرقية وتبين ذلك في المطالب
العالية التي هي اخذ كتب بين فساد ما احتج به بقوله جدها و
انه فعل بعد ان لم يكن فاعلا ويذكر الحجج كثيرة على دوام
الفاعلية ويورد عليها مع ذلك ما يدل على فسادها ويعترف
بالجرح في هذه المواضع العظيمة مثل مسائل الصفات وحدوث
العالم وتحت ذلك وسبب ذلك انهم يقولون اقول الاستلزام
الجمع بين النقيضين تارة ورفع النقيضين تارة بل
يستلزم كلاهما والاصل العظيم الذي هو من
اعظم اصول العلم والدين لا يذكر في هذا الاطلاق ولا
ضعيفة والقول الصواب الموافق للميزان
والكتاب لا يعرفونه كما في مسألة حدوث العالم فانهم
لا يذكرون الا قولين قوا من يقول بقدم الافلاكيان

٤٤٥